

دور المجتمع المدني المغربي في رسم السياسة العامة: مقاربة مفاهيمية

Maghreb civil society's role in policy-making: a conceptual approach

مخبر البحث/الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين

نهاد رحمين*

طالبة باحثة، الجزائر، rahmine.nehad@gmail.com

جامعة باتنة¹

عتيقة كواشي

أستاذ محاضر أ، الجزائر، atika.kouachi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/28 * تاريخ القبول 2024/01/07 * تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص:

يركز هذا المقال على مسألة في غاية الأهمية تتمثل في دراسة المجتمع المدني، وفق مقاربة مفاهيمية تسلط الضوء على دوره في سياق استجابة الدول المغربية لمقاربة الحكامة في رسم السياسات العامة، باعتباره فاعلا يضطلع بمهام الاستشارة، التخطيط والتنفيذ، بفضل قدرته على نقل مطالب القاعدة الشعبية وتحويلها إلى مخرجات للنظام السياسي. حيث نبدأ بالبناء المعرفي للمجتمع المدني والسياسة العامة، ثم الانتقال إلى تبيان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وإبراز علاقة التأثير في صنع السياسة العامة في دول المغرب العربي ما أوصلنا إلى نتائج أبرزها أن المجتمع المدني، في الدول المغربية لا يزال في مراحله الأولى من عدم الاستقرار والصراع مع النظام، حيث تقيد الممارسات السلطوية دوره.

الكلمات المفتاحية:

الدول المغربية، المجتمع المدني، السياسة العامة، النظام، دورة السياسة العامة.

Abstract:

This article focuses on the most important issue of the study of civil society, in accordance with a conceptual approach that highlights its role in the context of Maghreb countries' response to the approach of governance in policy-making, as an actor who carries out the tasks of consulting, planning and implementing, thanks to its ability to convey the demands of the grass-roots and turn them into outcomes of the political system. We begin by building the knowledge of civil society and public policy, then moving on to clarify the relationship between the state and civil society, and highlighting the relationship of influence in public policy making in the Maghreb countries, which has led us to the most important conclusions that civil society, in the Maghreb countries, is still in its early stages of instability and conflict with the regime, where authoritarian practices restrict its role.

Keywords:

Maghreb countries, civil society, public policy, regime, public policy's cycle.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تنادي الكثير من الأصوات اليوم باشتراك المجتمع المدني في مختلف الفعاليات السياسية ، الاجتماعية والثقافية، حيث بعد تطوير مجتمع مدني قوي بمنزلة استراتيجية للتغلب على التسلط السياسي، وهو حاسم بالنسبة لمجمل آلية الديمقراطية حيث يضمن الحد الأدنى من الشفافية، غير أن الحكم على فعالية وقوة المجتمع المدني مرتبط بمدى مشاركته في رسم، صنع وتنفيذ السياسة العامة، بيد أن الملاحظ في المجتمعات المغربية لا يعبر عن هذه التوجهات ولا نرى هذه الاسهامات الفعالة التي تحملها المضامين المفاهيمية والتطبيقية للمفهوم ، لذلك ارتأينا العودة للبحث والتدقيق في المفهوم لفحص الاختلالات التي نجم عنها تقويض وظيفي للمجتمع المدني المغربي لذلك نطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يعكس المجتمع المدني المغربي الاختلالات الوظيفية، السلطوية والفكرية في الأداء من خلال المشاركة في صنع السياسات العامة؟

لدراسة هذه الاشكالية يستلزم الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية:

ماهي مختلف المقاربات المفاهيمية للمجتمع المدني؟

ماهي علاقة المجتمع المدني بالدولة والسياسة العامة؟

ماهو واقع المجتمع المدني المغربي وموقعه في المشاركة في تشكيل السياسة العامة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات الفرعية ودراسة الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

فعالية المجتمع المدني مرهونة بمدى نضج الأفكار في خضم تطورها المرحلي.

تعثر المجتمع المدني المغربي انعكاس للعراقيل الهيكلية والبنوية.

لفحص الفرضيات والاجابة عن الأسئلة الفرعية والاشكالية نعمل على اتباع نهج تحليلي وفق مقارنة الحوكمة الداعية لإشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشؤون السياسية مما يضفي نوعا من الشفافية ويفعل مضامين الديمقراطية التشاركية.

ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسس الفكرية التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع المدني للقيام بأدوار فعالة في الحياة السياسية، بعد أن اتضح وجود خلل في العلاقة بين النظام ومختلف تشكيلات المجتمع المدني وضعف في الاداء.

تتبع مراحل تطور المجتمع المدني والكشف عن مختلف الادوار التي له يمكن القيام بها في تسيير الشأن العام مع إبراز البيئة الضرورية ومتطلباتها للوصول إلى أداء تشاركي فعال يسهم في رفع الوعي وتنمية الثقافة السياسية ويضمن التنمية المستدامة.

محاولة مطابقة هذه الأفكار على واقع المجتمع المدني المغربي والكشف عن مواطن الضعف ومسببات التعثر لتقويمها من أجل النهوض بالمجتمع المدني المغربي ومعالجة الخلل القائم في العلاقة بين النظام ومختلف تشكيلات المجتمع المدني وتفعيل التكامل بينهما وظيفيا وهيكليا.

1. البنى المعرفية والتصورات المفاهيمية:

تبقى المفاهيم السياسية الأكثر تعقيدا وتغيرا على مستوى المفاهيم والمضامين في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية، الأمر الذي جعل البحث العلمي في هذا المجال يتسم بالتجديد والاستمرارية والتفتيح في كل مرة، وبين حقبة وأخرى تظهر مفاهيم جديدة، وتتكب الدراسات والبحوث على تناولها من مختلف المنظورات ووضعها في كل السياقات وتحليلها من مختلف الابعاد ، لكن دائما يتضح أن المفهوم الجديد ماهو إلا مفهوم قديم في تاريخه بمضامين جديدة ، وما المجتمع المدني والسياسة العامة إلا جزء من هذه الديناميكية.

1.1 مفهوم المجتمع المدني:

ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن المجتمع المدني كمفهوم لم يلق الإجماع كغيره من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية وذلك لاختلاف التصورات والمضامين والإيديولوجيات والبناءات الفكرية للباحثين. المقاربة الأكاديمية:

المجتمع المدني كمصطلح " **society civil** " حديث وجد تعبيره السياسي والقانوني في إعلان حقوق الإنسان والمواطن أعقاب الثورة الفرنسية، وحتى موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح **civil society** مع أن كلمة **civil** تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى كالعصيان المدني، وقد ظهر المصطلح لأول مرة في معجم أكسفورد الكبير (beshara, 2012, pp. 59-81) حيث تبلور عبر عدة مراحل وفي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة (هرموش، 2010، صفحة 18) وعموما يرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن يخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة (Griffiths, O,claghan, & C.Roach, 2002, p. 367) كما يعرف في حقول النظرية السياسية والسياسات المقارنة كمجال منفصل عن الدولة يعمل في إطاره الأفراد في إطار جمعيات طوعية، أي أنه مجال عام بين البنى البيروقراطية الواسعة النطاق للدولة والاقتصاد من ناحية، والمجال الخاص للعائلة، الصداقات، الشخصيات والعلاقات الحميمة من ناحية أخرى (سعيد، 2011، الصفحات 117-118).

أوضح كارلز تايلور **Charles Taylor** أن للمجتمع المدني ثلاثة معاني: أولا: المجتمع المدني في حده الأدنى، ذلك الذي يوجد حيث تظهر الروابط الحرة مثل: الأسرة، الكنيسة والنادي التي ليست تحت وصاية سلطة الدولة.

ثانيا: المعنى الأقوى، الذي يعتبر المجتمع المدني موجودا قدرته على بناء وهيكلة نفسه وتنسيق أعماله من خلال جمعيات المجتمع ككل مثل الحركة الخضراء الحرة والبعيدة عن وصاية الدولة.

ثالثا: وفقا لهذا المعنى يرمز المجتمع المدني إلى أن فريقا من جمعيات (المصالح وجماعات الضغط) التي يمكنها أن تحدد مسار نظام حكم الدولة. (carter & stoks, 2002, p. 205)

يعرفه **Arato & Cohen** على أنه "مجال للتفاعل الاجتماعي بين الاقتصاد والدولة يتكون من مجال الحميمة (خاصة العائلات)، مجال الجمعيات خاصة (الجمعيات الخيرية)، حركات اجتماعية وأشكال التواصل الاجتماعي (Muetzelfeldt & Smith, 2002)

أما شميتر **Schmitter** فقد عرض نوعا مثاليا من المجتمع المدني الذي يشير إلى مجموعة ذاتية التنظيم، جماعات وسيطة أو: (carter & stoks, 2002, p. 205)

1/ المنظمات المستقلة نسبيا عن كل من الدولة والقطاع الخاص للإنتاج وإعادة الإنتاج (الشركات والعائلات)

2/ القدرة على اتخاذ إجراءات جماعية في الدفاع عن أو تعزيز المصالح والإحساس بأعضائها

3/ ولا تسعى لأن تحل محل أعوان الدولة أو منتجي القطاع الخاص أو تقبل إدارة نظام الحكم ككل

4/ وتوافق على التصرف "بطريقة مدنية" ضمن قواعد محددة مسبقا المقاربة المؤسساتية:

تبنى البنك الدولي تعريفا للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة يشير مصطلح المجتمع المدني إلى "المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها والآخرين ' استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري" (bank, 2016)

أما ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية لعام 1992 قدمت تعريفا على أنه: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي" (العبيدي، 2008، الصفحات 4-3).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرف المجتمع المدني "بالمفهوم الحديث الذي لا ينطبق على بنى الدولة والمجتمع قبل تشكل الدولة الحديثة، وهو ما يحدد مجالا متمایزا عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في آن. ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعات المهنية... الخ" (مهنّا، 2005، صفحة 4).

من المقاربتين الأكاديمية والمؤسساتية للمفهوم يمكننا تقديم التعريف الإجرائي التالي للمجتمع المدني: "المجتمع المدني هو كل تنظيم اجتماعي طوعي، غير ربحي مستقل ذو طبيعة (ثقافية، تربوية، دينية، اقتصادية، اجتماعية) يتصرف بطريقة مدنية في الاجتماع والدفاع عن مصالح أعضائه.
خصائص المجتمع المدني:

• للمجتمع المدني عدة خصائص اتفق عليها معظم دارسي المجتمع المدني أجمالوا في:
• القدرة على التكيف: يقصد بها المرونة في التعامل مع المستجدات الظرفية والطارئة وحتى البيئية مما يحسن من استجابتها وفعاليتها. وللقدرة على التكيف أنواع ثلاثة هي (اللاوي، 2011، صفحة 19) (زمني، جيلي ووظيفي)

• الاستقلالية: يقصد بها عدم الخضوع لأي جهة أخرى في مختلف جوانبها المالية والإدارية.
• التعقيد: بتعدد مستوياتها الأفقية والرأسية داخل المؤسسة من حيث هيأتها التنظيمية وانتشارها الجغرافي والجماهيري. (العبيدي، 2008، صفحة 5).

التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع (أوشن، 2010، صفحة

(43) بمعنى المرونة في احتواء الصراعات الداخلية سواء كانت عقائدية أو إيديولوجية أو غيرها بطريقة سلمية كدليل على التطور (العدي، 2008، صفحة 6).

أجيال المجتمع المدني:

في إطار تحليل وتفسير التطور التدريجي الذي طرا على أنشطة المجتمع المدني حدد المفكر كورنين أربعة أجيال من التوجهات الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني.

1-جيل الإغاة: حيث إن العديد من منظمات المجتمع المدني كانت تتولى عمليات الإغاة وتقديم الخبرات الاجتماعية للفقراء، وتعد جهود الإغاة استجابة للمواقف الطارئة (الكوارث) سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكن كاستراتيجية إنمائية تعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها.

2-جيل الاعتماد على الذات: ظهر نتيجة عدة عوامل أهمها إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أساسها. (حفاف، 2016، صفحة 89).

فقامت منظمات المجتمع المدني بالمبادرة بأنشطة تهدف من خلالها بزيادة القدرات المحلية وهي تتمثل في أنشطة تلبي احتياجات الفقراء من غذاء ودواء... (لموشي و بخوش، 2015، صفحة 204).

3-جيل المنظمات التنموية: عبارة عن قطاع من المنظمات التنموية يسعى إلى توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين ودمجهم في عملية التنمية الإنسانية، وبمعنى آخر هي منظمات تستهدف تمكين وتعزيز قدرات لقطاع أو فئة مهمشة من المجتمع، أهم نماذج المنظمات المعنية بتدريب وتأهيل فئات من السكان، وتوفير فرص عمل لهم، ويرتبط بذلك التعليم والتوعية والتثقيف وهذه المنظمات يمكن أن تقدم خدمات أيضا (خاصة صحية وتعليمية) لتفعيل دورها واستقطاب الفئات المستهدفة.

4-جيل المنظمات الحقوقية: هو الجيل الأحدث ويشير إلى المنظمات التي تركز على الدفاع عن مطالب وحقوق الأفراد. (حفاف، 2016، صفحة 89).

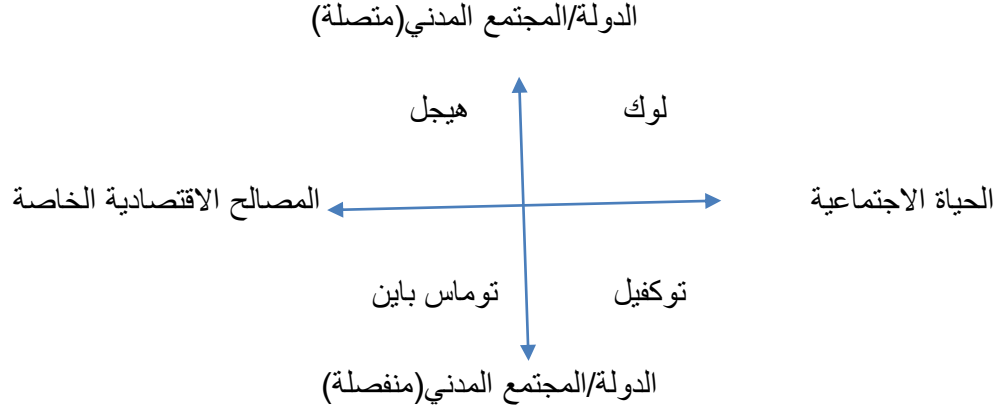
2.1. علاقة المجتمع المدني بالدولة وفق مختلف المنظورات:

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم المجتمع المدني خضع لتطورات تاريخية ومضامينية منذ العصر اليوناني لما كان يتماهى والمجتمع السياسي أي الدولة حتى العصور الوسطى لما أصبح مرتبطا بنمط الإنتاج الرأسمالي وأصبح يعبر عن السوق في أحد مراحل تطوره إلا أن تطور الحالة الاجتماعية الطبيعية التي تحتاج الى الدولة كحارس وقاض في النزاعات ومنفذ لقوانين الطبيعة بموضوعية لا يقدر عليها الأفراد إلى درجة الفوضوية اللبرالية عند توماس باين Thomas Paine حيث يعني تطور المجتمع المدني تضائل دور الدولة حتى زوالها (beshara، 2012، صفحة 61) إلا أن هذا التمييز بين المجتمع المدني والنظام السياسي مع كتابات هيجل عاد إلى التداول لكنه لم يبلغ الدولة .

ومع أنطونيو غرامشي حدث تحديث للمفهوم حيث اعتبره البنية الفوقية التي عبر هابرماس عنها بأنها تعني لدى جرامشي الحيز العام وجعل المجتمع المدني في موازاة مع الدولة للحد من سيطرتها.

فضلا عن ذلك وبعد انهيار النظام الاشتراكي وحدث العديد من المتغيرات في المفاهيم والأدوار وقد امتد المفهوم إلى المجالات الدولية كما تم الاعتراف بالتطور المتزايد للأعمال الطوعية عبر حدود الدول وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي الذي يمتد إلى العلاقات العالمية وعولمة المجتمع المدني تنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية. أولا، الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضا ' التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية. ثانيا، قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعادا ومجالات عالمية، حيث أن العديد من المشاكل هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم

نقاشات وأفعال منسقة عالميا. ثالثا، المقاربة الاستطردادية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي. (زياني و بن سعيد، 2010، الصفحات 103-104). والشكل التوضيحي التالي يبرز مدى الترابط والانفصال بين الدولة والمجتمع المدني بين الحياة الاجتماعية والمصالح الاقتصادية الخاصة حسب المفكرين:



الاختلافات التاريخية للمنظورات في المجتمع المدني (Hyden, Court, & Mease, 2003, p. 4). والمجتمع المدني لا يمكنه أن يسهم في التنمية إلا في جو تسوده الممارسات الديمقراطية أو الحد الأدنى منها على الأقل والجدول الآتي يوضح آداءات المجتمع المدني في نماذج مختلفة للديمقراطية: (carter & stoks, 2002, p. 213).

نوع الديمقراطية	دور المجتمع المدني
ديمقراطية تعددية	- كبح الدولة، إعاقة مجال القادة السياسيين وضمان النظام الديمقراطي
ديمقراطية تشاركية	- زيادة القنوات للمشاركة الديمقراطية وتحسين قدرة الشعب على المشاركة في الحياة السياسية.
ديمقراطية نخبوية	- بتأسيس المجتمع المدني يكون تهديدا للنظام الديمقراطي ولذلك يجب أن يكون مقيدا.
ديمقراطية عالمية	- تعزيز اللا دولة، اللا سوق الحلول في منظمات المجتمع المدني، وزيادة دور المجتمع المدني العالمي

مما سبق يتضح لدينا أن المجتمع المدني لا ينافس الدولة في مهامها ولا سلطتها بل يعمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق التنمية بالتنسيق، التعاون وحتى الشراكة كما هو موضح في نموذج الديمقراطية التشاركية مما يوضح أن الدولة خلال صياغتها لسياستها العامة يمكن الاستفادة مما تقدمه تنظيمات المجتمع المدني من خبرات وآليات مبتكرة للمشاركة في رسم، صنع وتنفيذ السياسة العامة في ظل القنوات المتاحة

3.1 مفهوم السياسة العامة:

كمفهوم هو الآخر لم يحصل على إجماع من قبل المفكرين لاختلاف المرتكزات والرؤى لكل مفكر حيث تم الاعتماد على عدة معايير كركائز هامة نذكر منها:

*انطلاقاً من مفهوم القوة: عرف هارولد لاسويل السياسة العامة بأنها "من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب، والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاوم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة.

أما من منظور تحليل النظم: يعرفها دافيد استون على أنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمره من خلال قراراتها الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.

ومنظور الحكومة: يرى كارل فريديريك أن السياسة العامة برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود (قرقاح، 2011، صفحة 19).

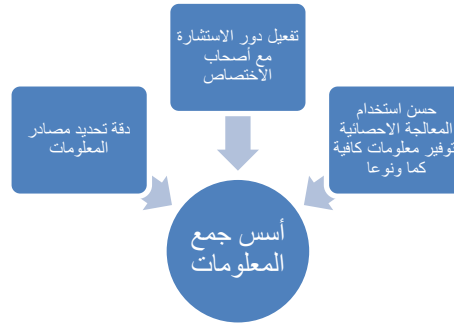
مما سبق يتضح أن السياسة العامة هي خطة تسعى الأطراف الرسمية والفاعلة فيها في مختلف المجالات (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وسياسية) بما تحوزه من مكانة وقوة ونفوذ وذلك لتحقيق أهداف محددة.

دورة السياسة العامة:

تعد دورة السياسات العامة عملية معقدة ومتشابكة... تشارك في صياغتها أطراف عدة لكل منها قيمه ومبادئه ومصالحه الخاصة التي قد لا تتسجم كلياً أو جزئياً مع الآخر. وتتدرج مراحل صياغتها كما يلي:

1- تحديد المشكلة أو القضية العامة: بمعنى وجود معضلة تحفز الحكومات لاتخاذ قرار مناسب.

2- جمع البيانات: التي تركز على أسس هامة نحددها في الآتي:



3- المرحلة الانتقالية بين تحديد المشكلة تحليلها وطرح الحلول من خلال قياس الأثر القبلي الذي يمكن للسياسات العامة تحقيقه.

4- بلورة البدائل: من أجل اختيار الحل الأنجع للمشكلات يجب أن تستوفي الشروط التالية:

*مدى تلبية السياسات العامة لحاجات المواطنين.

*تحقيق الهدف والنتائج.

*ضمان الفعالية.

*إمكانية التمويل.

*تعزيز المشاركة.

*توفير الاستدامة.

5-الحجج الداعمة: بعد اختيار الحل الأنجع حيث ينبغي أن يكون مراعيًا لجميع الأطراف ويكون مثاليًا كـمخرج وأقل ضررًا وهو ما يعزز بدقة المعلومات والبيانات وإمكانية العودة إليها وإثبات صحتها ومصداقية مصدرها بغية إقناع الشركاء بذلك.

6-رسم السياسات العامة: ينبغي عند الرسم أن تضم السياسة العامة خطة أو مجموعة خطط تحوي كل منها مجموعة برامج على أن يترجم القرار بتشريع رسمي أو مرسوم أو بقرار إداري وفقًا لأهميته.

7-مرحلة التنفيذ: ترسم السياسة العامة في ضوء إمكانية تحقيقها لذلك ينبغي أن تدار السياسة وتنفذ من قبل الأجهزة الحكومية كما ينبغي التقيد بموازنة السياسات العامة وتناغمها مع موازنات الأعوام السابقة.

8-مرحلة التقييم والتقييم المستدام: أن تكون مستمرة طيلة دورة السياسات لإخضاعها لآليات المراجعة مما ييسر القيام بالتعديلات بما يخدم تحقيق الأهداف المرسومة.

9-مرحلة المصادقة: وهي المرحلة الأخيرة حيث يتم المصادقة على السياسة المنفذة أو اعتماد إجراء التغييرات عليها أو إدخال برامج إضافية من أجل دورة جديدة تخدم جمهورًا أكبر (داود، 2017، الصفحات 18-13).

2. دور المجتمع المدني في المغرب العربي:

بالرغم من التطورات الهامة التي شهدتها المجتمعات العربية ومنها المغربية كظهور فاعلين جدد وفي مقدماتهم منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة وتسارع حركة المجتمع المدني الناشئ وزيادة نشاطه واستخدام آليات جديدة لم تكن معروفة لتعبئة المواطنين ألا أن واقع المجتمع المدني إجمالًا يشهد قصورًا واضحًا والسبب في ذلك يرجع للبنية الشمولية التسلطية للسلطات الحاكمة في البلاد العربية لكن تظل فعاليات المجتمع المدني تنشط في دول المغرب العربي نسبيًا دون غيرها من الدول العربية بحكم قربها من الدول الأوروبية. (منيغر، 2018، صفحة 363).

1.2. مراحل تفاعل المجتمع المدني مع النظام:

أولاً: التداخل ما قبل مرحلة الاستقرار التام:

لعل من ناقل القول ما أفرزته الممارسة الدولية يمكن للمجتمع المدني أن يتداخل إصلاحيًا في دورة السياسات العامة لاسيما في المراحل الانتقالية أو ما قبل استقرار النظام السياسي وفي هذا المضمار نشهد بأن الدور المناط في للمجتمع المدني كقوة فاعلة ضمن خارطة القوى المجتمعية ينقسم إلى مرحلتين مترابطتين هي: مرحلة الصراع السلبي:

(وهو تقريبا ما يحدث داخل المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المغربي بصفة خاصة وهو ما يفسر سياسة الحصار الممارسة من قبل الأنظمة المغربية على تنظيمات المجتمع المدني في بدايات تشكله بل ويفسر تأخر ميلاده أيضا فضلا عن حالة الريبة والشك من نشاطه) ثم مرحلة تطوير النظام... حيث نشهد في الأولى ضعف النظام الديمقراطي وثقافته ما يحتاج إلى المزيد من الدعم لتستقيم دورة السياسات العامة فيه، (وهي الحالة التي تنطبق على الأنظمة الحالية خاصة بعد السياسات التنموية وما تبعها من شروط الحكم الراشد ومؤثراته، والحراك العربي والانفتاح الديمقراطي الأخير في المنطقة المغربية بصفة خاصة).

ثانيا: التداخل في النظم المستقرة وشبه المستقرة:

يتحول دور المجتمع المدني إلى مرحلتين جديدتين: هي مرحلة تنمية الثقافة ومرحلة المشاركة الفاعلة (الشراكة)، حيث يمكن في الأولى رصد ومراقبة السلطة السياسية والمؤسسات لضمان احترام القيم مثل أداء السلطات الثلاث أو الضغط والمناصرة لحث السلطات على تبني سياسات عامة مهمة كالنظام الانتخابي مثلا أما في المرحلة الثانية الأمر يدخل ضمن المشاركة الفاعلة في الحكم من خلال تمثيل مصالح المواطنين والتفاوض مع السلطات لتحقيقها، أما في المرحلة اللاحقة المتمثلة في المشاركة الفاعلة فنشهد في النظم المستقرة أن المجتمع والدولة قد انتقلا إلى الحكم التشاركي القائم على تشريك المواطن ومؤسساته المدنية في الحياة السياسية وتوسيع دورهم في اتخاذ القرار ليتم تجاوز مساوئ الديمقراطية التمثيلية والولوج إلى خانة الحوكمة الرشيدة التي تجبر صناعات السياسات العامة للاعتماد على المجتمع المدني لنشهد بروز حقبة جديدة متممة للديمقراطية التمثيلية تتجسد في الديمقراطية التشاركية التي تهذب الأولى وتحديث التوازن من خلال الاعتراف للمجتمع المدني بوسائل للتدخل المباشر وغير المباشر في مسار صنع السياسات العامة. (داود، 2017، الصفحات 19-21).

2.2. نماذج مشاركاتية للعمل المدني في صياغة السياسات العامة:

تستطيع تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقييم.

النموذج الجزائري:

يبدأ دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات (زيان، 2018، صفحة 46)، ولا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية حتى تكون النصوص القانونية معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته، وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته لضمان الشفافية والرقابة على المستوى المحلي، ولقد ساهم المجتمع المدني في الجزائر في هندسة الدستور من منظور مشاركاتي، من خلال المساهمة في عملية إنشاء قوانين وتعديلها خاصة بفعل الحراك الجيو سياسي العربي، هذا الخير كان له أثر واضح على توجهات دائرة صنع القرار في الجزائر، وفي هذا السياق طالبت فواعل المجتمع المدني بتغيير القوانين ومباشرة إصلاحات عميقة تشمل الشق البنائي للنظام وكذا الشق الوظيفي للسلطة، وقد أدرك النظام السياسي ضرورة التغيير والإصلاح السياسيين من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومدرجات النظام لاحتية التغيير، وفي هذا السياق طالبت الهيئة المباشرة للإصلاح من فواعل المجتمع المدني بتقديم العروض ومذكرات مكتوبة تتعلق أساسا باقتراح تعديلات تمس المنظومة الدستورية، تم تنظيم جلسات علانية بين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني من خلال صياغة علاقة ترافقية توافقية بين القاعدة والهرم الاجتماعي

والدولة في إطار مقارنة الديمقراطية التشاركية والتي تهدف من خلالها إلى التكيف ومسايرة المتغيرات الإقليمية والدولية لنمط الحكامة الجديد المتضمن المعايير الموضوعية من طرف المنظمات الدولية. (رحمين و حزين، 2015، صفحة 66).

ورغم انعدام الإطار القانوني الملزم والمؤطر لعملية إشراك فعاليات المجتمع المدني إلا أن المؤسسة التشريعية في الجزائر استغلت صلاحياتها القانونية للاستفادة من خبرتها وممارستها الميدانية، فيما تفيد اللجان الدائمة في أداء مهامها

- مساهمة الجمعيات في العمل التشريعي من خلال المشاركة في الندوات والملتقيات التي ينظمها البرلمان
- وجود أعضاء في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة كانوا من نشطاء النقابات ومختلف الجمعيات
يتبنون انشغالاتهم. (رحمين و حزين، 2015، صفحة 47).

النموذج المغربي:

ومما لا شك فيه أننا نلاحظ اليوم اعترافا رسميا ومتزايدا بالدور المهم الذي تقوم به الجمعيات في تحريك التنمية وفي بناء الديمقراطية، هذا الاعتراف يكشف عن ذاته من خلال الأدوار المختلفة المتفاوتة الأهمية التي بدأت الدول المغربية توكلها لتنظيمات المجتمع المدني إلا أنه وعند النظر إلى المجتمع المغربي بوجه عام على الرغم من وجود قواسم وسمات مشتركة بين أغلب بلدان المغرب العربي سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وبما يسمح بالحديث عن مجتمع مغربي إلا أن هناك تباينات واضحة بين المغرب العربي وذلك من حيث درجة الاهتمام بالمجتمع المدني وكذا بحقيقة الدور الذي تؤديه مؤسساته (سالمي، 2010، الصفحات 75-76)، حيث شهدت القوى الفاعلة في المجتمع المدني المغربي انفتاحا سياسيا منذ 2011 مكنها من لعب دور مباشر وأكثر تأثيرا في مسار صنع السياسات. ويمثل الحوار الوطني الذي جرى بين الحكومة والمجتمع المدني أثناء كتابة عدة مواد من التشريعات خطوة واضحة في اتجاه زيادة التشاركية والمشروعية المعطاة للفاعلين في المجتمع، بيد أن هذه العملية لم تخل في الوقت ذاته من الاختلافات والنواقص، وكما قال المشاركون في الحوارات الموازية إن إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات قد لا يكون محاولة لتطبيق ديمقراطية تشاركية، بل إعادة رسم للخطوط الحمراء التي يقيد فيها عمل المجتمع المدني

إن كلا التجربتين: الحوار الوطني مع الحكومة والحوار الموازي باعتباره كتلة معارضة قد أتاحا للناشطين المغربية خبرة عريضة، ليس فقط في عملية صنع السياسات ولكن أيضا في بناء التحالفات وفي التوافق في الآراء حول السياسة نفسها، ولم تنحصر استفادة الفاعلين في المجتمع المدني المغربي من هذه النافذة السياسية التي انفتحت بعد 2011 فقط في الإطار الخاص بصنع السياسات بل تعدته إلى قدرتها على وضع الأجندة العامة، ورفع مستوى إمكانياتها في مجالي الضغط والتنمية. (رانكن و السوري، 2017، صفحة 54).

كما تعتبر التجربة المغربية في حوارها مع تنظيمات المجتمع المدني إحدى أنجع الحوارات التي تحاول بعض الدول استنساخها كما هو الحال بالنسبة لمصر لذلك فهي تقيم حوارا مشتركا مع تنظيمات المجتمع المدني المغربي للأخذ بتجربتها في صنع السياسات العامة خاصة في مجالي التعليم والإسكان.

3.2. عقبات تفعيل دور المجتمع المدني المغربي:

أولا: عقبات سياسية وأمنية:

رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني بكونه ضابطا اجتماعيا مهماً وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك لكون المؤسسات الحكومية تعتمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة المرتبطة بصنع السياسات العامة (مرزوقي، 2015، صفحة 41).

حتى بعد الانفتاح المظهري تجلّى تصور الهيمنة والوصاية في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند على المنطق الاحتكاري لكل شيء في المجتمع. والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تزال تحمل إدراكاً مفاده أن الأدوار السياسية والثقافية والتعبيرية ذات الطاقة التغييرية تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسي والاستقرار، وتزاحم تصورات وسياسات الدولة بل وتتحداه (بوصنوبرة، 2011، صفحة 20) الربيع العربي وانعكاساته الأمنية في المنطقة: تجري الرياح الديمقراطية الشعبية العربية بما لا تشتهي السفن التسلطية للأنظمة العربية والحسابات الاستراتيجية للقوى الغربية، حيث انطلقت انتفاضة تونس وأسقطت بن علي، لتتدخل أخرى في مصر وتسقط مبارك، فيما تعيش سوريا انتفاضة مماثلة، أما ليبيا فحسم فيها الأمر عسكرياً بالتدخل الغربي بغطاء عربي. إنها نقلة نوعية في تاريخ العرب المعاصر. (وجود دولة عربية ديمقراطية في بيئة عربية تسلطية هو بحد ذاته تهديد). ولا ننسى أن الأنظمة التسلطية العربية، بمختلف نماذجها التسلطية، لازالت تشكل الأغلبية الساحقة. (عنتر، 2012، صفحة 2). ويبقى توجس الأنظمة المغربية من المجتمع المدني مبرراً بعد أن توالى انهيار الأنظمة الدكتاتورية العربية الواحد تلو الآخر بعد الربيع العربي، كما تمكن الحراك الشعبي في الجزائر منذ فيفري 2020 من إقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد أربع عهديات متتالية في الحكم وذلك بعد مسيرات شعبية شملت كل ربوع الجزائر مطالبة برحيل الرئيس وحكومته. ثانياً عقبات وظيفية وهيكلية:

غياب الشفافية والديمقراطية في التسيير: حيث تعاني أغلب مؤسسات المجتمع المدني مشاكل تسييرية أدت في الكثير من الأحيان إلى انشاقات انتهت إما إلى زوالها أو تجميد عملها (مرزوقي، 2015، صفحة 42). إن احتياجات وضع البرامج وإعداد المشاريع ورسم سياسات التدريب وتطوير الخبرة وتقييم الأداء كلها مكونات تستدعي مهارات وتكوين وثقافة ودراية خاصة في المجال، وهو ما يدعو إلى إعداد الكادر الذي يملك هذه المواصفات والقادر على التفرغ لهذا العمل (السيد، 2004، الصفحات 158-159) ضعف ثقافة التطوع:

وهذا ما يعبر عنه ب عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من العناصر الأساسية للعمل الجماعي (مرزوقي، 2015، صفحة 41). غالباً ما تشكّل روح التطوع حاجة في منظمات المجتمع المدني كما وأن إدارات هذه المنظمات لا تبذل الجهود اللازمة لجذب المتطوعين وتشجيع مشاركتهم (Rishmawi & Morris, 2007, p. 35)

التركيز على العمل الخيري وإهمال بقية الوظائف: تركز برامج منظمات المجتمع المدني حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين أن عمل مثل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية.

سوسيولوجية معقدة ناتجة عن ترسبات التقاليد والتراث والأنماط الفكرية والثقافية السائدة، والتي تؤثر في كفاءة أداء الجمعيات، ومن أهم الخصائص المميزة للمجتمعات العربية هي المشاكل السوسيو-اقتصادية المتراكمة عبر عقود من الزمن كالأمية والتخلف الفكري والفقر والبطالة... مما أنتج غياب الوعي بأهمية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتنموية للمجتمع، وقلص من مساهمة المرأة (بوصنوبرة، 2011، صفحة 21).

خارجية:

تبقى الممارسات الداخلية العربية بصفة عامة مرتبطة بشكل أساسي بالتغيرات والضوابط الخارجية إن لم نقل الاملاءات الخارجية خاصة ما تعلق منها بمسألة التمويل فالتمويل الأجنبي يأتي مقترناً ببعض الشروط التي قد لا تطرح صراحة، ولكنها تحدد مجالات معينة للعمل، وهي مجالات تتفق وأولويات الجهات المانحة، ولا تتناسب

بالضرورة مع احتياجات منظمات المجتمع المدني ومن أكثر الأمثلة إثارة للانتباه الأولوية التي يعطيها التمويل للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. (عوض، 2004، صفحة 166).
أن السياق التاريخي للمنطقة والخوف من التدخل الأجنبي في مسائل "حساسة" وجدول الأعمال الغامضة والتلاعب السياسي جعلوا من التمويل الخارجي للمجتمع المدني أمراً مثيراً للجدل. وثمة قيود حالياً على التمويل من مصادر أجنبية على الرغم من حصول عدّة دول على مبالغ كبيرة من خلال التمويل الأجنبي. (Morris و Rishmawi، 2007، صفحة 33)

خاتمة:

مما سبق يتضح أن المجتمع المدني له دور فاعل وضروري كطرف في صياغة السياسات العامة للدولة خاصة في المجال التنموي وهو المجال الذي تنشط فيه فعاليات المجتمع المدني والذي تستطيع فيه تغطية غياب الدولة خاصة في المجال الاغاثي والرعائي لكن هذا غير كافٍ لأنه يتطلب الوصول الى المساهمة في تطوير النظام وتفعيل الديمقراطية التشاركية أكثر حتى تمنح مجالاً أكبر وحرّيات أكثر للنشاط والمساهمة في الوصول إلى مخرجات نظام تلقى القبول لدى جميع الأطراف.

الانفتاح الديمقراطي والاتفاقيات الدولية التي أبرمت مع دول لها باع طويل في العمل التشاركي والحرّيات الديمقراطية هي أكبر حافز للأنظمة المغربية حتى تعطي هامشاً أكبر من الحرّيات لتنظيمات المجتمع المدني للوصول بها إلى الجيل الرابع من وظائف المجتمع المدني الذي يأخذ على كاهله الدفاع عن المصالح والحرّيات والحقوق للأفراد ونقل المطالب بصورة مدنية وسلمية.

السياسات العامة تعبر عن صورة كلية تأخذ في الحسبان آراء ومطالب وتوصيات ورؤية النظام عن السياسات التي سيتم اتباعها من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المجالات المرتبطة بالحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ووجود المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته يسهم بخبرته وقدرته على التقارب مع المجتمع ومعرفة مطالبه أكثر من باقي التنظيمات الأخرى.

المجتمع المدني كفاعل غير رسمي يسهم في الحد من تسلط النظام وشموليته وذلك من خلال القنوات التي أصبحت متاحة أمامه حيث تمكنه الآليات التي يعتمد عليها في مراقبة ورصد ومساءلة النظام مما يطرح كل القرارات تحت ضوء الشفافية.

المجتمعات المغربية اعترفت مؤخراً لهذه التنظيمات بأهميتها وقامت بإشراكها في مختلف الحوارات التي تسعى إلى صياغة سياسات عامة تمتص بها الغضب الجماهيري وتجمع الولاءات الكامنة في القاعدة الشعبية وتوزيع القيم والموارد في قرارات على شكل مراسيم وقوانين ولوائح إدارية.

إن الصراع القائم بين النظام والمجتمعات المدنية المغربية ما هو إلا نتاج النضج المرحلي، أي أنه نتيجة حتمية للتفاعل بين الأطراف السياسية والتشكيلات المجتمعية حتى تصل إلى مرحلة النضج والتوافق فيما بعد ويحدث التكامل الوظيفي بدل الصراع.

العراقيل السياسية والسلطوية المفروضة على المجتمعات المدنية المغربية تقلل من فاعليتها وتحد من هامش المناورة السياسية فيما يتعلق بوضع الأجندات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، غير أن الوضع الأمني في المنطقة يظهر قوة المجتمع المدني في إحداث التغيير خاصة بعد ثورات الربيع العربي وإسقاط العديد من الأنظمة، ولعل الأحداث الجارية في الجزائر اليوم تدعم الطرح القائل بتخوف الأنظمة المغربية من مجتمعاتها .

توثيق الهوامش والمراجع

أولاً- توثيق الكتب

- Azmi , Beshara. (2012). civil society: a critical study. lebanon: arabe centre for research & policy studies.
- Carter, April & Stoks, Georffrey. (2002). Democratic theory today, new york : polity press.
- Griffiths Martin, O,cllaghan ,Terry and C.Roach, Steven. (2002). international relations, the key concepts, london & newyork: routledge.
- Hyden, Goran, Court, Julius and Mease, Ken. (2003). civil society and governance in 16 developing countries. odi.
- Muetzelfeldt, Micheal and Smith, Gary. (2002). civil society and global governance: the possibilities for global citizenship , taylor & francis group.

زياني، صالح وبن سعيد، مراد. (2010). مدخل إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد.

ثانياً - توثيق الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة

- بن سعيد، مراد (2011). دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. 1، الصفحات 123-101.
- داود، عماد صلاح الشيخ (2017). شراكة المجتمع المدني المحكوم في دورة السياسة العامة. مجلة دراسات البيان. صفحات 17.
- العبيدي، صونية (2008). المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية " جدلية المفهوم والممارسة". مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية. 2 و 3، الصفحات 370-356.
- لموشي، طلال ومجوش، سامي (2015). نحو مقارنة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي. الباحث للدراسات الأكاديمية، 7، الصفحات 223-199.
- مرزوقي، عمر عبد الله (2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور. المستقبل العربي. 234، الصفحات 43-34.
- منيغر، سناء (2018). دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية. مجلة أبحاث قانونية وسياسية. الصفحات 370-356.
- اللقب، الاسم (السنة). عنوان البحث. اسم المجلة. العدد، الصفحات.
- بحث أو ورقة عمل في مؤتمر
- بن عنتر، عبد النور. (2012). الربيع العربي والخيارات الاستراتيجية الأوروأطلسية. مركز الجزيرة للدراسات.
- السيد، مصطفى كامل. (2004). المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة. المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح. مصر: المنظمة العربية لحقوق الانسان.
- عوض، محسن. (2004). إشكالات الأداء في منظمات المجتمع المدني. المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح. مصر: المنظمة العربية لحقوق الانسان.

مهنّا، كامل. (2005). المجتمع المدني في لبنان، حالة الحقل المعرفي في البحوث والدراسات التي تم إجراؤها في السنوات الماضية. بيروت: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية.
Rishmawi, Mirvat & Morris, Tim. (2007). Overview of Civil Society in The Arabe World, Praxis Paper No.20 INTRAC.
اللقب، الاسم. (السنة). عنوان البحث، عنوان المؤتمر. البلد. مكان انعقاد المؤتمر، تاريخ الانعقاد.

ثالثاً- توثيق المذكرات والتقارير

مذكرات:

أوشن، سميرة. (2010). دور المجتمع المدني في بنا الأمن الهوياتي في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر-. باتنة، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر.
بوصنوبرة، عبد الله. (2011). الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب. الجزائر، قسم علم الاجتماع، الجزائر.
حفاف، محمد. (2016). دور المجتمع المدني في النهوض بالأمن الانساني. باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
رحمين، نهاد، وحزين وسام. (2015). دور المجتمع المدني في تفعيل الأمن الانساني: دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري في ظل ديناميكيات المتوسط. باتنة، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر.
زيان، منير. (2018). دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر. الجلفة، قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة، الجزائر.
سالمي، سلاف. (2010). دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية، الجزائر دراسة حالة. بسكرة، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، الجزائر.
قرقاع، ابتسام (2011). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009. باتنة، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر.
عبد اللاوي، عبد السلام. (2011). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج. ورقلة، قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة، الجزائر.
هرموش، منى (2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة. باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

تقارير:

أن رانكن، سارة والسوري، نفيسة. (2017). المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة: استراتيجيات من المغرب ومصر. مبادرة الاصلاح العربي.

http://www.World bank definition of civil society ، World Bank (2016 ,02 28). تم الاسترداد من <http://www.org/WB.s>